

## تقرير

شوقي عشقوني  
lionbars@hotmail.comالصراع إلى تصاعدٍ في المدى المنظور  
كيف سترد إيران على العقوبات الأميركية؟

فصل جديد يبدأ في المواجهة الأميركية - الإيرانية المفتوحة منذ اربعة عقود. مواجهة سياسية وديبلوماسية واقتصادية، تخللتها محطات امنية لم تنزلق يوما الى مواجهة عسكرية مباشرة. لكن الفصل الجديد قد يكون الاصعب، ونتائجه هي التي ستحدد موقع إيران على الخريطة الاقليمية وحجم دورها. لذلك فان مجمل دول المنطقة معنية بهذا الفصل الجديد من المواجهة

يبدو ان طهران منخرطة في نزاعات وملفات المنطقة، وتقوم بدور اساسي في اعادة صياغة خارطة المنطقة السياسية والتوازنات والمعادلات الاقليمية، والصراع بينها وبين الولايات المتحدة الى تصاعد، اقله في المدى المنظور. ليس في الافق ما يوحي بأن ثمة قنوات خلفية تمهد لحوار بينهما، بل ان حملة الوعيد والتهديد التي اطلقتها ادارة الرئيس دونالد ترامب تشي بأن واشنطن في جعبتها الكثير.

فرضت ادارة الرئيس الأميركي اشد العقوبات على إيران مطلع تشرين الثاني الماضي، مستهدفة العديد من القطاعات الحساسة مثل الطاقة والشحن وبناء السفن والقطاعات المالية، وموجبها يعود أكثر من 700 من الافراد والكيانات والسفن والطائرات الى قائمة العقوبات، بما في ذلك المصارف الإيرانية الرئيسية ومصدرو النفط وشركات الشحن. تستهدف العقوبات أيضا



طهران تزداد تشدداً ومستعدة لتحريك اوراقها الاقليمية.



يكرر الرئيس الأميركي مع إيران الاستراتيجية التي طبقها مع كوريا الشمالية.

مبيعاتها وايضا الاتفاق النووي مرهون الى حد كبير بابع دول اسيوية هي الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية. الدولتان الاولى والثانية قالتا انهما ستستمران في شراء النفط الإيراني، كذلك فعلت تركيا. اما اليابان وكوريا الجنوبية فان وضعهما مختلف تماما بسبب قوة التأثير الأميركي عليهما لاسباب استراتيجية وسياسية واقتصادية. بالتالي من الصعب الجزم بما سيكون عليه موقفهما.

من هذه الزاوية، تبدو مطالب إيران من الدول الأوروبية بأن تعوض لها النقص المتأني من العقوبات الأميركية، وفق مصدر رسمي فرنسي، غير واقعية بسبب الحجم المحدود قبل العقوبات للواردات النفطية الأوروبية من جهة، وبسبب خوف الشركات من العقوبات الأميركية.

"التزامكم الاتفاق النووي ليس هدية تقدمونها لنا، انما هي مصلحتكم، لكن الاتفاق وحده لم يعد يكفي للإبقاء على التعاون الدولي معكم لان العالم قد تغير". هذه هي الرسالة التي وجهها الأوروبيون الى إيران.

في المقابل، ثمة رسالة جماعية من الدول التي ما زالت متمسكة بالاتفاق (فرنسا وبريطانيا وألمانيا وروسيا والصين) الى الولايات المتحدة، لخصتها مصادر دبلوماسية فرنسية بقولها ان السياسة الأميركية القائمة على "ممارسة الضغوط القصوى على إيران لن تنجح، وبدل ذلك يتعين اتباع نهج الضغوط مقرونة بالمفاوضات"، وليس الاكتفاء بالضغوط والعقوبات والتهديد.

ثمة توافق بين واشنطن والاطراف الاخرين حول الاهداف المطلوب تحقيقها من إيران، لكن هناك اختلافا حول النهج والوسائل المفضية الى ذلك. ووفق القراءة الأوروبية، ثمة مأخذ رئيسية على النهج الأميركي القائم على وأد الاتفاق وفرض أقصى العقوبات. تعتبر هذه المصادر ان سياسة واشنطن لن تسفر عن نتائج حاسمة، بل انها تغذي التوتر في المنطقة وستقوي العناصر الأكثر راديكالية داخل النظام الإيراني، مشيرة بشكل خاص الى الحرس الثوري.

بالتالي ليس من الواضح ان الضغوط الأميركية ستدفعهم الى الانسحاب، او ان العقوبات الاقتصادية ستحملهم على التخلي عن المكاسب الاستراتيجية التي حققوها في هذه البلدان من اجل التهدة مع واشنطن.

المتحدة، وبالتالي لن تكون "العقوبات الاقوى في التاريخ"، ولن يجري تصفير الصادرات النفطية. فضلا عن العلاقة مع تركيا والعراق اقليميا وروسيا والصين دوليا، بقي الاتحاد الأوروبي في الاتفاق النووي وبقي الطلب العالمي على النفط الإيراني. تراهن إيران على اصوات ومواقف اوروبية ترى ان العقوبات لا تضعف هذا النوع من الانظمة، وانما تصيب الناس والتيار الاصلاحى فيها سيكون الضحية الاولى للعقوبات الجديدة. كما انها تراهن على الوقت وعلى قدرتها انتظار نهاية ولاية ترامب، وستحاول التعايش مع تقلص عائدات النفط لعامين في انتظار معرفة ما اذا كان سيُعاد انتخابه، ثم تتخذ بعدها قرارا في شأن المفاوضات. حتى ذلك الوقت، سيضيق الأميركيون الخناق عليها، وسترفع هي التفاوض من موقع ضعيف، وستفعل امورا مقلقة لادارة ترامب، بحيث لا تكفي مقاومة العقوبات داخل حدودها، وانما ستنتقل المعركة الى خارج ارضها، وستحرك اوراقها الاقليمية التي تطاول امن المضائق والممرات المائية والبحرية، وربما ايضا المصالح والقواعد الأميركية.

حتى اليوم، ما زال الموقف الرسمي الإيراني يقول ان طهران ستبقى ملتزمة بالاتفاق ما دامت تجد فيه مصلحتها الوطنية، اي ما دامت مستمرة في تصدير نفطها والتعامل التجاري والاقتصادي مع الخارج، بما في ذلك الدول الأوروبية. مستقبل

مقاطعة محادثات جنيف التي دعا اليها اخيرا المبعوث الاممي. واذا كانت راعت تفاهات روسيا في سوريا، فانها لا تزال تنتشر في اماكن كثيرة بعيدا من الحدود مع اسرائيل، وتعد لفتح جبهة شرق الفرات، وعادت الى المناورات بين فترة واخرى مهددة باقفال مضيق هرمز. لذا، لم يكن امام الرئيس الأميركي سوى رفع وتيرة الضغوط على جميع المتمسكين بالاتفاق النووي، مهددا بمزيد من العقوبات على مخالفي سياساته. يعكف جنرالاته على توحيد القوى العربية الحليفة لمواجهة اي طارئ، حتى اسرائيل التي قيدت موسكو تحركاتها في اجواء سوريا، اتجهت الى جبهة لبنان في حرب نفسية ضاغطة على حزب الله.

إيران التي اثبتت براعة في الالتفاف على العقوبات الأميركية سابقا، تتهيب الموقف هذه المرة. لكن من دون ان تصاب بالذعر والهلع. في مقابل سياسة العقوبات والضغوط الأميركية، لديها رهانات وحسابات وخطط احتواء وتكيف. فهي بعدما تكيفت مع عقوبات دولية تحت غطاء مجلس الامن، يسهل عليها التكيف مع عقوبات ثنائية تطبقها الولايات المتحدة ولا تؤيدها دول كثيرة.

تشعر إيران بأنها ليست وحدها، وان ظروف اليوم افضل من ظروف العقوبات الاولى في العام 2012، وان العالم ليس موحدا خلف الولايات